تأمُّلات

محمد عبدالماجد العريقي

لنتعلم منهم.. الصين يهزم التصحر

لاشك أن الكثير من القراء تابعوا الحلقات الانطباعية التي كتبها الأخ الأستاذ شائف الحسيني عن الصين، وهي محصلة رحلته إلى هناك لأقل من شهر، وذكر في إحدى تلك الحلقات عن «الجبل الأصفر» وكان عبارة عن مكان مقفر ليس فيه ما يوحي بأي مظهر للحياة، عبارة عن جدران صخرية.

لكن الصينيون استطاعوا بقوة الإرادة أن يجعلوا من ذلك المكان آيات في الجمال الطبيعي ومشهداً ملهماً للشعراء والرسامين وأضافوا إلى غرابة قممه وصخوره الصفراء اللون الأخضر، طبعاً ليس بالطلاء وإنما بالأشجار فنفذوا حملة تشجير عملاقة ليصبح الجبل الأصفر لوحة لآيات الجمال الطبيعي الذي يرتاده الآن ملايين السياح.

ليس هذا المعلم الوحيد في هذا المجال في الصين الذي تتجسد فيه قوة الإرادة، فمنذ أواخر سبعينيات القرن الماضي بدأت الصين الشعبية في بناء جدار أخضر عملاق، تماماً على غرار «سور الصين العظيم» وأصبح للصين سور أخضر يربط بين أقصى الشمال الشرقي والشمال الغربي للصين على امتداد ٤٥٠٠ كيلو متر، حيث نجحت تلك التجربة في استصلاح أكثر من ٢٠٪ من الأراضي الصحراوية.

هذه المعلومات عن الصين ذكرتني بوضع التصحر الذي تشهده العديد من المناطق اليمنية، وبالذات في شرق وغرب البلاد.

فالخبراء الزراعيون يحذرون من التدهور الذي تشهده الأراضي الزراعية، خصوصاً وأن ميزانية الحكومة غير كافية لمواجهة زحف التصحر في البلاد.

هذا الوضع سبب في ارتفاع نسبة الهجرة من الريف إلى المدينة، ويضاعف التوسع في زراعة القات من حجم المشكلة، إذ يستنزف المياه الجوفية، وهناك توسع كبير في العمران على حساب الأراضي الصالحة للزراعة.

أما قضية التمويل فهي ظاهرة في الكثير من المشاريع التي تبدأ بتمويل دولي، وبمجرد أن تنتهي المنحة أو القرض تبرز المشكلة.

وأذكر أن إدارة تطوير الغابات وهي المعنية بمكافحة التصحر كان فيها مشروع مدعوم بقرض أو مساعدة خارجية من منظمة الفاو في بداية الأعوام الأولى (٢٠٠٠-٢٠٠٣م) تقريباً، وكان هناك نشاط لهذه الإدارة عبر هذا البرنامج، وفيها أتيح للعديد من المهندسين الزراعيين أن يعملوا وينزلوا إلى الميدان، ويضعوا خططاً فعلية لمكافحة التصحر في العديد من المناطق.

لكن ما أن انتهى القرض، حتى انكمش نشاط هذه الإدارة، والسبب انعدام التمويل.. والسؤال هو: هل نستسلم للتصحر ونعرض أمننا الغذائي للتدهور والسبب انعدام التمويل؟.. أين التكامل في الخطط، أين المبادرات والجهود والإرادة القوية، لنثبت أننا مجتمع نتحدى الصعاب مهما كان مصدرها.

19alariky@gmail.com

اليمن عصي على المؤامرات

محمد أنس الإرياني

حقيقة لا جدال حولها أن اليمنيين في تاريخهم السياسي الطويل ناضلوا بقدراتهم الذاتية المحدودة ضد محاولات استمرارية التمزيق وخلق المسافات التي أحاطت بهم في الماضي رغم هشاشتها التي كانت بمجملها ليست ذات منشأ داخلي بحت بل بدعة أتت من دخلاء وتشكلت كسياسة ممنهجة للحفاظ على استمرارية بقائهم مستعمرين أو حكاماً محليين مستبدين، جميعهم فاقدو الشرعية هيمنوا زمناً ورحلوا من جراء تواصل مقاومة اليمنيين لهم.

تعددت وتنوعت أساليب محاولات تمزيق الجسد اليمني الواحد في ماضي اليمن السياسي الدخيل، لعل أسوأها محاولة محو الثقافة الاجتماعية اليمنية الواحدة وإرغام اليمنيين لترك وطنهم والهجرة إلى الأقطار المختلفة للبحث عن وسائل العيش الميسرة والتعسف والاستبداد لقتل الولاء الوطني بفرض الإتاوات والضرائب المنهكة، وتغريب السكان عن بعضهم بفرض عزلة داخلية شاملة، وإفقار السكان وتجويعهم، وإنشاء كيانات كرتونية هشة والاعتراف بها وحمايتها ..ممارسات عملوا على تعميقها كمخططات لمسح الهوية اليمنية الجامعة لكل أبناء اليمن إلا أنهم في كل الأحوال فشلوا في إبقاء مثل تلك الاختراقات أو الوصول من خلالها لتحقيق أهدافهم بسبب قوة الترابط الديني الجغرافي الاجتماعي النفسي بين اليمنيين في مختلف مواقعهم الجغرافية.

الحفاظ على الوحدة الثقافية والدينية والجغرافية الجامعة لليمنيين لم تتغلب عليها محاولات تعرية مكوناتها في الماضي بتعدد وتنوع التعسفات التي ارتكبت بحقهم لتشتيتهم بل ظلت ماثلة للعيان ومتمكنة من اليمنيين حافظوا على بقائها بجهود ذاتية حتى اليوم، وستظل كذلك إلى ما شاء الله.. الوحدة المجتمعية كمؤشر ماثل ومخرجاته السلوكية هي مكونات بذات اليمنيين لم يفرغوا منها ولم يتمكن أحد من الغزاة وأعوانهم من محوها، بل هي متوارثة بين الأجيال بتناقلها من الآباء للأبناء، واتضحت في كثير من الممارسات المشتركة مثلت التوحد النفسي بين اليمنيين دون وصاية من أحد.. التواصل المستمر والتنقلات المتبادلة للتمكن من توفير وسائل العيش بينهم، المعاناة المشتركة بين السكان من ظلم المستبدين الإيواء المتبادل تقبل بعضهم في الشدائد التآزر المتواصل إذا تعرضوا لأوضاع استثنائية لا زالت قائمة إلى اليوم مما أفشل كل محاولات التغريب المتبعة، أن يكون اليمنيون أعراقاً وألواناً وبعيدين عن هويتهم الواحدة.

الأقلية من اليمنيين الذين تواطؤوا وارتهنوا للمستعمر والإمامة والسلاطين لتمزيق الجسد اليمني الواحد في الماضي جرياً بعد مصالحهم سقطوا بقوة الهوية اليمنية المتماسكة في عموم اليمن، ما بدا اليوم أمام اليمنيين، هم قلة في أوساط المجتمع شديدي الشبه بهم فقدوا مصالحهم بعد أن التم شمل اليمن أرضاً وإنساناً، يسيرون بنفس اتجاه من سبقهم مع فارق متغيرات الزمن ومتطلباته وتطور ثقافته هم يدفعون اليوم بمحاولات ميئوس منها للمساس بهوية اليمنيين الجامعة من جراء استحداث تسميات، نكره على المجتمع محاولات استقطاب شباب يعانون من الفراغ لسهم التنكر لوحدة اليمن الوطنية والشعبية التاريخية المزمنة خلق ثقافة الكراهية محاولات محمومة لطمس التاريخ الجغرافيا الثقافة العوامل المشتركة بين اليمنيين، هم ليسوا أكثر من امتداد للماضي الاستعماري السلاطيني الإمامي البغيض الذي عجز عن تحقيق تلك البدع مع توفر الإمكانيات والمناخات حينها وأبرزها الجهل الذي عمم في أوساط أبناء اليمن وهو ما لم يمكن اللجوء إليه اليوم واستغلاله كإحدى الوسائل لتحقيق أهدافهم، الوعي الوطني الشامل اليوم أكثر منه بالأمس أهمية في الحفاظ على مصالح الوطن اليمني وشعبه الكبير.

دعاة التمزيق لأمنا اليمن اليوم لا يفرقون عن من سبقهم في الماضي إن لم يكونوا أسوأ منهم بمراحل من الصعب اللحاق بها لمحاولتهم الإجهاز على منجز وطني تحقق وهو منجز الوحدة الوطنية، ضحى اليمنيون بدمائهم الزكية لتحقيقها وبقائها، ما أبقى اليمن على خارطة جزيرة العرب انهم يجرون وراء السراب فتاريخ أبناء اليمن الوحدوي متماسك .. هي جهود مبعثرة، عوامل فنائها بذاتها مهما تفننوا عدا إلحاق الأضرار بالأمة اليمنية العامة بمعيشتهم وأمنهم واستقرارهم من جراء مخرجات تلك المحاولات.

المحاولة الدؤوبة لانتهاك مكانة اليمن من قلة خارجة عن الإجماع الوطني سبقته محاولات وكانت تأخذ حيزاً زمنياً بوجود الغاصبين والحاكم المستبدين الذين كانوا تبنوا وشجعوا مثل تلك المشاريع المعادية للمجتمع ولكن سريعاً ما تتبخر بمجرد أن تحدث متغيرات ولوا في حدها الأدنى لأن اليمنيين وعلاقتهم ببعضهم ومع وطنهم كل لا يتجزأ. التشكيك بإمكان تفكيك ذلك ضرب من الخيال.. التباينات فيما بين اليمنيين منعدمة رغم محاولات التفرقة لخلق شطط وطني بين السكان للوصول إلى التنافر إلا أن الحفاظ على الثوابت أقوى من تلك الجهود التي تبذل لخلق واقع مغاير يتمكن مشئوه من جعله واقعاً معترفاً به للتعايش معه والتخلي عن الوحدة الوطنية.

التهور والانصياع أمام الرغبات الذاتية جعلت من يلهثون وراء التمزيق اليوم يعتقدون جازمين أن بإمكانهم إعادة اليمن إلى ماضيه الشطري المهزوز، حينها في عوامل استمراريته وبقائه أن يعتقدوا أن بإمكانهم القفز فوق التاريخ، الثقافة، الدين، الجغرافيا التي هي من المسلمات التي يستظل بها كل اليمنيين وتشكل في الأساس عوامل بقائهم المشترك، ولجوئهم لوسائل غير مشروعة لتكييف مقدرات الأمة وتكويناتها ومكتسباتها وثوابتها بما يتوافق مع رغباتهم أداء سينتهي بالفشل.. الغاية التي في منظورهم هي التمزيق، لا يهمهم النتائج وانعكاساتها على أبناء الأمة الواحدة من جراء أفعالهم لو تمت بقدر ما يهمهم الوصول إلى تحقيق مكتسبات خاصة تتضح في تعزيز المطالب العلنية في التفرد والاحتواء والانسلاخ الجغرافي والاجتماعي من الحياة المشتركة بين أبناء الأمة الواحدة مهما كانت مطالبهم دامية وستجلب وراءها مآسي فلا أسف فهم يجرون لتحقيق ما ارتهنوا له.. اليمنيون لا ينمنون ببيع ثوابتهم في أي زمن ومكان ومهما كانت المغريات التي يهيؤها لهم من تنكروا لوطنهم وأمتهم وانجروا وراء مصالحهم التي ليست من المجتمع اليمنيون ليسوا مجرد أن يوحى إليهم من أفراد قلة لا يمثلون المجتمع بأن واقع الوحدة الوطنية لا تعكس متطلباتهم فيبيعون، هم ليسوا كذلك مهما ساءت أحوالهم، الثوابت هي من مكونات اليمنيين وبناء مشترك تاريخي أزلي تداوله المناضلون، ولذا فتهديدها أو محاولة الاجهاز او التفريط بها ورهنها محال.. خيال ساذج وأبله تمكن من نفر من الناس في هذا المجتمع أن بإمكانهم تقطيع الوطن اليمني إن لم يتمكنوا من ابتزازه، لم يكتفوا بماضيهم الذي مكنهم من ارتكاب العجائب في حق اليمن والأمة بدون منازع فسحقوا إرادتها واستبدوا بها وسحلوا وخفتوا الأصوات التي تعلوا أمامهم من سوء ممارساتهم اليوم أغفلوا أن المتغيرات تحيط بهم وأن رأي الأمة هو المسيطر وليس بإمكان أحد إخفاؤه.. السياسات المبتذلة هي التي يسخرها أصحابها لخلق الفوضى في المجتمع ومحاولة تمزيقه والدفع بالشتات ونكران الهوية الواحدة لأبناء الوطن وجلب التندر والسخرية والاحتقار من الشعوب الأخرى لوطنه وشعبه أهواء تؤكد حقيقة لا جدال حولها أن مثلهم قد انسلخوا من الولاء لشعبهم للأرض التي آوتهم، ولذا فعدم الانصياع لهم ومطالبهم ومقاومة مخططاتهم مسئولية كل اليمنيون حيثما كانت مواقعهم: الانفصال الذي قاومه اليمنيين في تاريخهم السياسي نتج عن قناعتهم المطلقة بأنه عديم المعاني ليس فيه قيمة تجمل محياه، هو خالي الوفاض ليس له مكونات في أوساطهم تكبد اليمنيين تبعاته وكان به من السوء ما جعلهم غير متمكنين من الالتفاف حوله فتوحدوا، اليمنيون أولو مميزات تاريخية تفردوا بها دون غيرهم أبرزها اليوم أنهم حققوا الوحدة الوطنية، ذلك المعنى الجميل الذي رفع من هامات الوطن اليمني وسمو أبنائه وزادهم علوا وشموخاً أنهم لن يأسفوا في أي زمان أو مكان أن يتكبدوا المعاناة تلو الأخرى لحمايتها من المتربصين ببسالة وشجاعة نادرة إنهم لم يتواطؤوا مع أعدائها، بل هم اليوم أكثر عطاء وسخاء وصل بهم الحد أن بذلوا دماءهم رخيصة لمواجهة كل حاقد وحاسد، وليبق الوطن.

مشاهد يومية

عبدالرحمن بجّاش

خليجي اليمن 20

□ أعجبني ما قاله الزميل خالد الهروجي ونحن نتحدث، فقد دعا الجميع إلى اعتبار - بل هو كذلك بالفعل - «خليجي» ٢٠ مناسبة يمنية بامتياز.

الآن على اليمنيين بمختلف اتجاهاتهم وآرائهم ورؤاهم واختلافاتهم وخلافاتهم، أن يتجهوا نحو عدن، حتى نُخرج الدورة بما يليق باسم اليمن كوطن، وبعدها يمكننا أن نعود إلى كل اللتّ والعجن، لا مانع، فهي سُنّة الحياة.

الذين يراهنون على فشلها فهم لا ينظرون إلى أبعد من أنوفهم، فقد تكون لهم، ونحن كذلك، ملاحظاتهم على النظام والحكومة وكل شيء في هذا البلد، وهذا من حقهم وحقنا، طالما وفي رؤوسنا عقول أو في عقولنا رؤوس.

و«خليجي» ٢٠ ليس مجرد كرة و«رَبْط رَدَع»، بل هي أكبر من ذلك معنى ومدلولا، وندرك - أيضاً - أن هناك مَنْ له أجندته الشخصية جداً، حيث وهو ينظر إلى ما سيحصل على ملاعب عدن وأبين فرصة لأن يملأ الجيب من قاعه حتى رأسه، لكن يبقى الوطن أكبر وأسمى.

هناك مَنْ يتعمد التأخير والتلكؤ حتى يوصل الأمور إلى لحظة الصفر وبعدها يفتح الصندوق حتى آخره، لكن العقلاء لا بد أن يتعاملوا مع الوجه الإيجابي للأمر، يجب ألا نبقى في الدائرة التي يحاول السيّئون إبقاءنا داخلها، علينا أن نخرج إلى دائرة الذي هو أهم وأبقى مهما حاول العابثون وعلى كل الجبهات، إن صح التعبير، إيصالنا إلى حافة اليأس حتى نترك لهم الساحة يعبثون بها، فسنظل ننتصر للوطن رغما عن كل هؤلاء، و«الحراك» تحديداً وَمَنْ سيقول إنه سيعمل على عرقلة «خليجي» ٢٠ نقول بهدوء، على النزق منهم وَمَنْ لا ينظر إلى أبعد من أنفه، خاصة هؤلاء منهم الذين يقولون إن «خليجي» ٢٠ لن يتم في «بلاد الجنوب» أو «جمهورية الجنوب» أو تحت أي تسمية يلوكون شعاراتهم، نقول ببساطة إن صباح ٢٢ مايو ١٩٩٠ م أعلن أن هذه البلاد من صعدة إلى المهرة لا اسم لها غير الجمهورية اليمنية، وعلى مَنْ يريد أن يفهم فأهلاً وسهلاً، وَمَنْ لا يريد فله ذلك، ولكن بعيداً عن أرض الواقع، عليه أن يحلق في سماء مخصصة له وحده، أما سماؤنا فهي لكل اليمنيين حتى الفاسدين منهم، أما مَنْ يقول بغير اليمن الواحد فهو ليس منّا، وأولئك الذين يهددون بعرقلة فعاليات الدورة نقول لا، لن تستطيعوا، ليس لشيء إلا لأن اليمني لا يخذل ضيفاً وإن كان له كل الملاحظات على شيخ القبيلة.

صدّقوني أن لنا ملاحظات على النظام أكثر منكم، ونقول ملاحظاتنا يومياً، وللفاسدين نقول : أنتم فاسدون، وللإيجابيات نقول بالإيجابي ونهلل له، وللحوار نرحّب به، ولأخطاء المؤتمر نشير إليها في وضح النهار، وللمشترك فنعلن هنا احترامنا له، طالما وهو أحد مكونات المشهد كله، وحين يخاصم المؤتمر لا نندفع إلى أحضان المؤتمر بالحق وبالباطل، لا نقول المشترك على حق، وحين يكون المؤتمر على حق ندافع عن توجهه بكل قوة، ونقولها بالفم المليان إن الأخطاء عموماً كبيرة، لكن يجب أن نفهم أن كل ذلك يتم ويتم ويتم تحت سقف بيت اليمن كله، فالدستور مع قلمي، والقانون معي، حين أنتقد وحتى أخرج إلى الشارع للمطالبة بحقي، أما أن أقول سأدمّر هذه البلاد، لا، فليس ذلك من العقل في شيء، فيكفينا ما يفعله الغرب بنا، ونحن مصرّون جميعاً أن نظل حبيسي التفاصيل الصغيرة، والمطلوب منا جميعاً - أيضاً - أن نكون كباراً بحجم الوطن الذي كبر.

الآن بما يتعلق بـ«خليجي» ٢٠ خلاص كما يقولون، فالقطار انطلق ولن يعود إلى الوراء، ولن نسمح لأحد أن يؤطرنا في دائرة الخوف من أنه سيفشل كل شيء، لا، فحُبّ الوطن وانتماؤنا له وولاؤنا له، سواءً وجدت الجمعيات أم ظهرت في الأعراس، فنحن يمنيون وطنيون، تهمنا هذه البلاد بكل مكوناتها، إلا الذي يخون الوطن، إلا الذي يسرقه، إلا الذي يحاول إعادة القطار - وأنى له ذلك - مع كل مَنْ يقول لا، تحت سقف الوطن، مَنْ يعارض تحت الراية اليمنية، مَنْ يجاهر برأيه بدون خوف ونشيده الذي يردده على لسانه «أنا يمني»، يجب ألا تخلط الأوراق، ومن أهم موجبات المواطنة أن يصدر المشترك وكل مكونات المعارضة نداءً إلى اليمنيين بلغة مفهومة قوية العبارة تقول رسالته «خليجي ٢٠ مناسبة يمنية بامتياز»، وإذا انضم «الحراك» إلى هذا النداء سنحترمهم، وإذا انضم «الحوثيون» إليه سنقدّرهم، أما القاعدة فعدميون، نداء يقول من الأول والأخير نحن يمنيون نكبر على كل شيء كما كبروا يوم أن واجهوا في السبعين يوماً، وعادوا ليواجهون أنفسهم حين فقدوا البصر وأفقدهم البعض بصيرتهم بسبب المصالح الشخصية الضيقة.

إذا كانت الحسبة - فقط - أن نجاح «خليجي» ٢٠ سيصب في مصلحة النظام، فاسمحوا لي أن مَنْ يفكر - فقط - كذلك فهو قصير النظر.

«خليجي» ٢٠ الآن فعل يمني يجب أن نوفر له كل أسباب النجاح، وإن أردنا بعدها فنتحاسب، فقد شكك منّا كثيرون، وتمنى منّا أكثر أن تفشل الحكاية كلها، وعمل كثيرون ما استطاعوا على ألا تتم، للجميع الآن نقول : خلاص، حصحص الحق، ولنتّجه جميعاً بأنظارنا صوب عدن، وألا ننام بعدها، بل نتحاسب ونخضع الأمر كله للربح والخسارة بمعيار الوطن.

فاكس : (679179) bajash 22 @ gmail.com

المياه والصرف الصحي .. خدمة تتخللها عيوب

عبدالله البحري

□ .. عندما يلمس المواطن الجم من الرعاية والاهتمام وعلى مستوى الخدمات التي تقدمها مؤسسات الدولة ومرافقها فإن ذلك حتما يعكس مدى النجاح الذي نعتبره إيجابيا

حتى لو كان هناك بعض العيوب والسلبيات والتي لا تتجاوز النسبة الأدنى من مجموع الهفوات المحسوبة على قلة من رؤساء ومرؤوسي بعض تلك المرافق الخدمية ، وليس عيبا أن يتم إصلاح أي خلل إداري أو مالي في إطار الأهداف المرسومة من قبل الحكومة ومن خلال حزمة الإصلاحات الشاملة نواحي عديدة لها علاقة بمصفوفة الإجراءات المنفذة على هيئة برامج زمنية وصولا لتحقيق الغايات الرامية للحد من استشراء الفساد ومن ثم القضاء على مجمل السلبيات والعيوب.

إن مؤسسات عديدة ومن بينها المؤسسة المحلية للمياه والصرف الصحي من أبرز المرافق المتصلة بخدمة المواطن وعلى مستوى الوطن ، وقد باتت معظم فروعها ومناطقها مؤدية لمهامها وتبعا لتوجهات وخطة الحكومة فضلا عن تنفيذ برنامج فخامة الأخ الرئيس - حفظه الله - الانتخابي والمتضمن توفير احتياجات المواطنين في عموم الجمهورية من المياه وخدمات البنية التحتية اللازمة.

هناك نوع من التلاعب الذي يمس ويسيء لهذه المؤسسة الرائدة ممثلة ببعض القائمين على مناطقها وتحديدا أولئك المتخصصين بالإشراف الميداني ومتابعة المشتركين والمستفيدين من شبكة المياه والصرف الصحي ، ولعل ما أود التنويه له أن بعض هؤلاء قد يكتشفون مخالفات عديدة منها على سبيل المثال شفط المياه بدون حساب ومن وراء تلك العدادات ناهيك عن تلاعب في عملية الربط من الشبكة ودونما تنفيذ بنود الاتفاقية المبرمة ما بين المؤسسة والمشترك إضافة لعبث وإسراف بعض المشتركين بالمياه مما يغرق الشوارع أثناء تدفق المياه لساعات من الليل أو النهار ، وهذا يحدث على هيئة مخالفات يتم تجاوزها وتجاهلها من هذا المشرف أو ذاك الفريق المكلف برصدها ميدانيا.

والله من وراء القصد.

القات شجرة بحجم الكارثة (١٢)

محمد عثمان طالب الجرادي*

يرتبط بعملية الحصر الشامل للأراضي الزراعية في بلادنا كما جاء في الحلقة الماضية من هذه الدراسة الاقتصادية والاجتماعية الهامة معرفة المساحة الإجمالية وتقسيماتها لكل نوع من أنواعها الثلاثة وهي الأرض الزراعية المنتجة لشجرة القات الموبوءة والأرض الزراعية المنتجة للفواكه والخضروات والمحاصيل الغذائية من الحبوب بأنواعها التي تتآكل باستمرار لصالح النوعين الآخرين والأرض المهملة المتروكة بورا من قبل ملاكها.

وقد تصحرت أو انجرفت تربتها بفعل السيول ومياه الأمطار مع إظهار أسماء ملاكها وأماكن تواجدهم وذلك على مستوى القرية والعزلة والمديرية والمحافظة وعموم المحافظات في الجمهورية وتجهيز البيانات السليمة لصانع القرار في الدولة والحكومة تمهيدا لمعالجة هذه المشاكل الزراعية المتفاقمة في بلادنا .

إن الأراضي الزراعية في بلدنا كما في أي مجتمع بشري آخر مرتبطة بالإنسان منذ أقدم الأزمان وقد ورثت أجيال الحاضر هذه الثروة الزراعية الثمينة جاهزة وصالحة للاستغلال والإنتاج الزراعي للغذاء كمصدر اقتصادي أساسي وهبة مجانية من أجيال الماضي من الآباء والأجداد الأوفياء للأرض، غير أن أجيال الحاضر جحدوا فضلها وجحدوا فضل الله سبحانه وتعالى الذي لم يخلق التربة الزراعية الخصبة على سطح الأرض إلا لإنتاج غذاء المخلوقات وفي مقدمتها الإنسان خليفة الله في الأرض .

نتج عن ذلك تفريط مؤسف بهذا المصدر الغذائي والاقتصادي الهام في هذا الزمان الأغبر من قبل السكان وانحراف خطير ف استخدامه وإهماله وممارسة تدميره بوسائل متعددة دون تفكير عقلاني أو حساب منطقي وإحلال إنتاج شجرة القات الموبوءة المدمرة للإنسان والحياة بدلا عنه كوسيلة الهاء وتخدير جزئي للجسم وقهر للعقل النشيط والحد من قدره وفضله وأداة عبودية للذات الإنسانية النقية في هذه البلاد .

نتيجة الاستخدام المفرط للمبيدات السمية المركزة في رش المزارع والأراضي الزراعية الواسعة المنتجة للقات وتغلغلها في التربة هناك من يقدر الفترة الزمنية في حالة التخلص من هذه النبتة الشيطانية أن تسترد الأرض عافيتها خلالها بمئات السنين بذلك تقدر كلفة الأرض المهدرة في زراعة القات بمئات المليارات من الريالات وبإضافة كلفة الأرض والتربة الزراعية الخصبة المهجورة والمتروكة بورا والمنجرفة بفعل الإهمال وسيول الأمطار القوية كفاقد مائي ثمين نصل إلى كلفة مالية ضائعة وخسارة اقتصادية مفقودة بترليونات الريالات في وقت نستجدي العالم قروضه وصدقاته وحسناته لاطعام المجتمع اليمني ونخضع لشروطه الجائرة وإملاءاته المذلة المكبلة لإرادتنا الوطنية كدولة ومجتمع ، مما يزيد وضعنا الاقتصادي والزراعي الغذائي سوءا على سوء ويفاقم المشكلة الاقتصادية والزراعية اليمنية الراهنة أكثر فاكثر ولا يحلها.

بإلقاء نظرة فاحصة إلى أسواقنا التجارية للأغذية وبالذات أسواق الحبوب ، الغذاء الأساسي للسكان نجدها مزدحمة بالأغذية المستوردة لمختلف أنواع الحبوب والبقوليات ولم نعد نجد إنتاجنا المحلي منها إلا نادرا ينطبق هذا على القمح والشعير والفاصوليا والفول والعدس والذرة البيضاء والحمراء والصفراء والدخن والثوم وغيرها الكثير من انواع الحبوب والبقوليات التي كان لها وجود ملموس قبل عشر سنوات ووجود نسبي إلى ماقبل خمس سنوات ووجود نادر أو اختفاء تام بجانب المستورد الذي يملأ الأسواق التجارية في الوقت الراهن ولكن ليس بجودة المنتجات الغذائية المحلية وقيمتها الغذائية الممتازة .

يعكس هذا التراجع والتدهور والانهيار المخيف في الإنتاج الزراعي المحلي للغذاء الأساسي للسكان خلال فترة زمنية وجيزة تراجعا وتدهورا متواصلا لمساحات الأراضي الزراعية المنتجة للمحاصيل الغذائية الأساسية للسكان بفعل زحف زراعة أشجار القات الموبوء بشكل مخيف أولا وإهمال وترك الأرض الزراعية بورا مما يعرضها للتصحر والانجراف المتواصل تحت مبررات مختلفة ثانيا وهذه حقيقة لا يمكن دحضها أو إنكارها بأي حال من الأحوال .

هذه الحقيقة الزراعية الحرجة ومخاطرها الحالية والمستقبلية المتفاقمة بالتحديد ما نحرص على طرحها أمام الإخوة المسؤولين الأماجد صناع القرار الاقتصادي والسياسي في الدولة والحكومة اليمنية الذي لو كانوا اهتموا بالمشكلة الزراعية منذ وقت مبكر وتلافوها في الوقت المناسب كما يحصل في بلاد الله الواسعة لما وصل الوضع الزراعي المتدهور إلى هذا الوضع الحرج والمخيف في بلادنا .

من الواضح أن الهجرة السكانية الداخلية المكثفة من مناطق الأرياف إلى المدن المكتظة بالسكان بدافع تحسين الدخل والمستوى المعيشي للناس قد أسهم بتفاقم المشكلة ولكن أعداداً كبيرة من السكان مازالوا يعيشون في قراهم ،كما أن الأرض الزراعية ما تزال بمكانها الطبيعي وما تزال روابط الناس بقراهم وبيوتهم وأراضيهم الزراعية وملكيتهم لها قائمة حتى من الناحية الشكلية وهذا أمر طبيعي يستتبع ذلك ممارسة اختصاصاتهم ومهامهم ومسؤولياتهم الكاملة تجاهها وصيانتها وفلاحتها كالمعتاد، أما باستئجار العمل من السكان القاطنين في الأرياف أو بمشاركتهم ودعمهم بما يحقق مصلحة الطرفان أو بتشكيل جمعيات زراعية في الأرياف تتأسس تحت إشراف الدولة وتنظيمها وعمها بمشاركة ملاكها حتى تسترد الأرض الزراعية المهملة والمتروكة بورا عافيتها وتعاد كما كانت في الماضي أصلا زراعيا منتجا للغذاء .

تستدعي ذلك المصلحة الوطنية العليا لليمن قبل أي اعتبار آخر وإجراء مسح وحصر شامل للأرض الزراعية اليمنية بتقسيماتها المبينة سابقا كتمهيد لإصلاح الوضع المنهار للقطاع الزراعي لن تنفذها أي جهة أخرى سوى الدولة بحكم سلطاتها السيادية وصلاحيتها ومسؤوليتها التنفيذية المفوضة من الشعب ووضعها القانوني العام وإمكانياتها المادية والبشرية المتاحة بجانب أن وضع وتنفيذ الحلول المناسبة للمشاكل العامة الذي يواجهها ويعاني منها المجتمع من أوجب واجبات الدولة ما بالك بمشكلة متفاقمة أصبحت تهدد حياته وكيانه بالدمار الشامل مثل مشكلة القات التي تحولت إلى سرطان خبيث وكارثة وطنية فعلية والأمن الغذائي المكشوف بدرجة خطيرة وبوادر الانهيار الكامل بصورة واضحة للأراضي الزراعية المنتجة لمحاصيل الحبوب والغذاء الأساسي للسكان في بلادنا .

بقي أن نشير في هذه الحلقة إلى أن اقتراحنا بإجراء مسح أو حصر للأراضي الزراعية اليمنية بوضعها الراهن وتقسيماتها المذكورة سلفاً واستخداماتها الزراعية من عدمه ومقارنتها بما كان عليه وضعها قبل عشر سنوات أو أقل أو أكثر لا يتطلب بالضرورة إمكانيات كبيرة إذ يكفي لتحقيق هذه الغاية تصميم استمارة تستوعب البيانات الحقلية المتكاملة بالدقة المطلوبة وبشكل موحد وتوزيعها على المجالس المحلية بالمحافظات والمديريات للتنفيذ بالوضوح والدقة اللازمة بمعرفة أمناء وعقال القرى بالأرياف خلال فترة زمنية محددة وإعادتها إلى عواصم المحافظات لفحصها من قبل خبراء وزارة الزراعة والري للتأكد من سلامتها وإرسالها بعد ذلك إلى هذه الوزارة لفرزها وتنسيقها وتجميعها وتجهيز بياناتها لصناع القرار في الدولة والحكومة لاتخاذ وتنفيذ القرار الزراعي المناسب انطلاقاً من المصلحة الوطنية العليا للشعب وتحقيق أقصى استفادة من مجمل القطاع الزراعي المحلي لإنتاج الغذاء (يتبع).

□ محاسب قانوني / استشاري مصرفي/ باحث اقتصادي